

Distr.: General
9 December 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البند ٨٣ من جدول الأعمال
سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

إلحاقاً برسائلكم المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٩ (A/73/885-S/2019/429) و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (A/73/490-S/2018/988)، و ١١ أيار/مايو ٢٠١٨ (A/72/869-S/2018/453)، و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ (S/2017/862)، و ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٧ (S/2017/739) المتعلقة باستمرار انتهاك قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي:

في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة عن فرض الولايات المتحدة جزاءات أحادية الجانب على مرفق فوردو في إيران اعتباراً من ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وتستهدف هذه الجزاءات غير المشروعة الجديدة ركيزة من ركائز خطة العمل الشاملة المشتركة، وتسير على نفس منوال الأعمال غير المشروعة السابقة الصادرة عن الولايات المتحدة والمشار لها في الرسائل المذكورة أعلاه.

فقد أذن مجلس الأمن بـ "توريد الأصناف والمواد والمعدات والسلع والتكنولوجيا أو بيعها أو نقلها، وتقديم أي شكل ذي صلة بذلك من أشكال المساعدة التقنية أو التدريب أو المساعدة المالية أو الاستثمار أو خدمات السمسرة أو غيرها من الخدمات، متى كان لذلك ارتباط مباشر بالتعديل اللازم إدخاله على اثنتين من السلاسل التعاقبية في مرفق فوردو لإنتاج النظائر المستقرة".

وأيد قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) ومرفقه بآء تنفيذ الأنشطة المذكورة أعلاه دون عراقيل إذ أنها معفاة من شرط الحصول على أي إذن آخر من المجلس بموجب القرار.



وتحول الجزاءات المفروضة مؤخراً دون تنفيذ الأحكام المتصلة بالمجال النووي من قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة من قبل المشاركين في خطة العمل، بمن فيهم جمهورية إيران الإسلامية إلى جانب دول أعضاء أخرى. وهكذا فإن الولايات المتحدة لا تنتهك القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) فحسب، بل إنها تُرغم بلداناً أخرى على التوقف عن تنفيذ التزاماتها الدولية ذات الصلة. ولهذا يجب أن تتحمل الولايات المتحدة المسؤولية كاملة عن عواقب أفعالها غير المشروعة. وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٨٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مجيد تخت روانجي

السفير

الممثل الدائم